بإمكاننا إنهاء الفقر
الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠

الأمم المتحدة

**شرة صحفية**

يحظر تداولها حتى 16 أيلول/سبتمبر الساعة 11.30 بتوقيت نيويورك

# الأمم المتحدة: المتاعب الاقتصادية تجعل تنفيذ الالتزامات بمكافحة الفقر أكثر إلحاحاً

الأمم المتحدة، نيويورك، 16 أيلول/سبتمبر- يقول تقرير للأمم المتحدة صدر اليوم إنه نظراً للصعوبات الاقتصادية الناشئة منذ انهيار الأسواق المالية في عام 2008، فإن العديد من البلدان النامية يلزمها أن تخصص حصة إضافية قدرها 1.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الدعم المقدم من الجهات المانحة، رغم تزايده بقوة منذ الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، قاصر مع ذلك عن بلوغ تلك الأهداف المتفق عليها.

ويقول الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي- مون الذي أعلن اليوم في نيويورك عن صدور تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ''إن هذا التقرير يهيب بالمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين أن يكثفوا جهودهم الرامية إلى تفعيل طاقة الشراكة العالمية من أجل التنمية''.

وأضاف قوله ''إن الرهانات عظيمة، لكن فوائدها لا تقل أهمية''.

ويقول التقرير إن جمود مفاوضات جولة الدوحة، مثلاً، قد أدى إلى إهدار فرص تحقيق تقدم سريع عن طريق التجارة، باعتبارها وسيلة تقليدية يمكن أن تنعتق بها الدول من ربقة الفقر. ولعل ما توصل إليه مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الثمانية والأربعين الأقل نمواً المعقود عام 2011 (مؤتمر اسطنبول) من اتفاقات بشأن زيادة فتح الأسواق وتدابير بناء القدرات يوفر بديلاً تعلق عليه الآمال، لاسيما في ظل عدم تحقيق تحسينات جوهرية في إتاحة وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق منذ عام 2004.

ويحذر تقرير الأمم المتحدة أيضاً من الانسياق وراء النزعة الحمائية التجارية رداً على تباطؤ النمو الاقتصادي، فلن تكون إلا تدبيراً يعود على متخذيه بنتائج سلبية ويلحق الضرر أيضاً بالبلدان الفقيرة .

ولقد تزايدت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة التقليدية بما يفوق الضعف منذ عام 2000، إذ بلغت رقماً قياسياً بمقدار 129 بليون دولار في عام 2010. ويخلص التقرير مع ذلك إلى أن مجموع المساعدة لعام 2010 لا يزال يقل بمقدار 21 بليون دولار عن مبلغ ما التزم به في قمة مجموعة الثمانية المعقودة في غلينيغلز في عام 2005، بل إنه يقل عن نصف مجموع ما هو مطلوب لتحقيق الهدف القديم العهد المتمثل في تخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة التقليدية للمساعدة الإنمائية.

ويتوخى الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يغطي الشراكة الدولية، تهيئة بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر عن طريق إقامة نظام تجاري عادل ومفتوح، وزيادة المساعدة الإنمائية زيادة كبيرة، وتخفيف عبء ديون الدول الفقيرة وتحسين شروط حصول العالم النامي على الأدوية والتكنولوجيا. (فالأهداف 1 إلى 7 تستهدف القضاء على الجوع والفقر المدقع والمرض والتدهور البيئي وإزالة العقبات التي تعترض سبيل النهوض بالمرأة وتحول دون تعميم التعليم الابتدائي).

ومن المجالات الأخرى التي تحسنت فيها البيئة الدولية منذ عام 2000 إزالة عبء الديون التي لا يمكن تحملها عن كاهل العديد من البلدان الفقيرة. لكن الاضطرابات المالية الأخيرة تسببت في بعض التراجع. ويورد التقرير ما خلص إليه صندوق النقد الدولي من أن 19 بلداً نامياً يواجه ضائقة المديونية أو يرجح أن يواجهها، ومنها ثمانية بلدان استفادت سابقاً من إجراءات تخفيف عبء الديون.

## دخول مانحين وشركاء تجاريين جدد

قامت بلدان نامية، ولاسيما منها بلدان لها اقتصاد سوق ناشئ وديناميكي، بالتصدي لجزء مما يشهده تقديم الدعم الدولي من فتور.

وبحلول عام 2008، بلغت بالفعل تدفقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب 15 بليون دولار ـ أي بزيادة معدلها 78 في المائة على مدى سنتين ـ ولا تزال تلك التدفقات تنمو. وبلغت حصة صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان النامية 49 في المائة في عام 2009 بعد أن كانت هذه النسبة 45 في المائة في

عام 2006، وتعهدت الصين، على سبيل المثال، بإعفاء السلع الواردة من أقل البلدان نمواً من التعريفات الجمركية، كما تعهدت بمواصلة إلغاء الديون.

وانتعش أيضاً استخدام الوسائل المبتكرة لجمع الموارد اللازمة لتمويل التنمية، من قبيل التبرع بدولار أو دولارين عند اقتناء تذاكر الطيران. بيد أن ثمة حاجة ماسة إلى أن يتعهد المانحون التقليديون بالتزامات إضافية، حسبما يذكره التقرير. فحتى قبل حدوث الاضطراب المالي الذي شهدته الأشهر الأخيرة، قيد أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية حتى لا ترتفع هذه المساعدة إلا بمعدل 2 في المائة في السنة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، مقارنة بمعدل 8 في المائة خلال فترة السنوات الثلاث السابقة.

## البلدان الفقيرة تعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أرض الواقع

ويحث الأمين العام أيضاً الدول النامية على تكثيف الجهود في سعيها إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي المحدد في سنة 2015.

وفي تقرير مستقل، لكنه ذو صلة بالموضوع، أُعد لدورة أيلول/سبتمبر للجمعية العامة للأمم المتحدة (الوثيقة A/66/126)، حلل الأمين العام الإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية والتي ارتكز عليها التقدم الملموس، بل والمتفاوت، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وهي إجراءات أساسية للاستمرار في تحقيق المكاسب.

واستناداً إلى هذا التقرير المعنون ''التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''، يلزم أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي إحداث فرص العمل، إضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي. كما أن تحرير إمكانات الزراعة والقطاع الريفي أمر حاسم في إحراز تقدم في البلدان المنخفضة الدخل، ويلزم أن تستكشف جميع البلدان النامية سبلاً جديدة لضمان النمو المستدام وإدارة الظروف البيئية. ويؤكد الأمين العام أيضاً على زيادة التغطية من خلال برامج التأمين الاجتماعي، وتطبيق إطار لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإرساء دعائم الحكم الرشيد.

وفي إطار معالجة الحاجة إلى سد الثغرة لاتاحة الحصول على الأدوية على نطاق واسع وبأسعار معقولة (إذ لا تتوفر الأدوية الأساسية إلا في 24 في المائة من مرافق القطاع العام في البلدان النامية، استناداً إلى تقرير فرقة العمل)، اقتحمت هذا الميدان بلدان من قبيل الهند، حيث بدأت تنتج عقاقير منخفضة التكلفة.

ويقول التقرير ''إن مثال الهند يوضح الكيفية التي يمكن بها استخدام سياسة الملكية الفكرية لزيادة فرص الحصول على أدوية فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان النامية بتكلفة معقولة. فصناعة الأدوية في الهند موجهة إلى التصدير إلى حد كبير، وباستفادتها من الفترة الانتقالية، أصبحت مُوَرِّدا رئيسياً للأدوية الجنيسة والعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية المنخفضة التكلفة في البلدان النامية''.

وقد كتبت هذا التقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي أنشأها الأمين العام، والتي تجمع ما يزيد على 20 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فقد تعهد قادة العالم، في مؤتمر قمة الألفية لعام 2000، ''بأن يهيئوا، على الصعيدين الوطني والعالمي، بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر''. وفي مؤتمر قمة الألفية المعقود في أيلول/سبتمبر 2010، أعاد قادة العالم تأكيد التزامهم بتعزيز الشراكة العالمية من أجل ''الوفاء بالوعود''. وحيث إنه لم يعد يفصل عن السنة المستهدفة إلا أربع سنوات، فإن التقرير يُشعر زعماء العالم بأنه ''حان وقت التنفيذ''.

للمزيد من المعلومات، انظر **www.un.org/esa/policy/mdggap**

## جهات الاتصال بوسائط الإعلام


إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام
تيموثي وول، الهاتف: 5851 963 212 1+؛ البريد الإلكتروني: walt@un.org
وين بولت، الهاتف: 8264 963 212 1+؛ البريد الإلكتروني: boelt@un.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ساندرا ماشاريا، الهاتف: 5377 906 212 1+ ؛ البريد الإلكتروني: sandra.marcharia@undp.org



صادرة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - DPI/2575A